

رئيس التحرير المسؤؤل
العميد منير عقيقي

مدخل الإصلاح: الهوية الوطنية

وينميه داخل الاطار الوطني العام الذي يقوي كل مكوناته، لاسيما وان هذه الهوية الوطنية هي الدستور الضمني غير المكتوب وغير المعلن، انما يجب ان تكون في صلب البنيان النفسي والوجداني والعقلي لسلوك ابناء الوطن الواحد.

هذه الهوية الوطنية، من ابرز ركائزها تحقيق تعاف محوره المواطن يعيد سبل العيش المستدامة لجميع اللبنانيين، ويعزز العدالة الاجتماعية للجميع، وفي مقدمهم النساء والفقراء وغيرهم من الفئات الاكثر احتياجا، ويضمن المشاركة في صنع القرار وادارة الشأن العام، واعادة بناء الاصول والخدمات والبنى التحتية الحيوية التي تتيح للجميع امكانية متساوية للحصول على الخدمات الاساسية الجيدة وتهيئة الظروف الملائمة للتعافي المستدام في كل القطاعات وعلى كل المستويات وتنفيذ الاصلاح لدعم اعادة الاعمار والمساعدة على استعادة ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية من خلال تحسين انظمة الحوكمة. الاصلاح مرتبط بسلوك عقلي جديد يقوم على تفكير منزه عن التمازج والتطيف، وهذا لا يكون الا من خلال انتهاج عقلانية مواطنة في مقابل عقلية الطوائف بفعل اقتناعي وارادي كون المواطنة وحدها تمتلك اكبر قدرة على ادارة التعقيد التاريخي للطائفية والمذهبية في لبنان.

علينا ان لا نتباكى على الاطلال، وان لا نفتقر الى القيادات الموجودة ولكنها الممنوعة من الفعل، وهذا الصمت الكبير الذي يسيطر على اللبنانيين، اتمنى ان يكون صمت جوع وحنين الى امجاد لها في اعماقهم المشاعر التي تهتز وتحضر عند كل انهيار.

بكل صراحة، نحن ورثة امجاد ضخمة بعثرها الجهل والتطاحن والتكاذب والعقد، ونحن مسؤولون وقادرون على مداواة الجراح ومعالجة النزف القاتل واستعادة المجد الضائع وبلورته في صيغة حديثة جاذبة ومبهرة.

هل زماننا يفتقر الى القيايين اصحاب القرار، لنظل في المستوى الرفيع المرتجى؟

من البديهي ان يكون الجواب بالنفي، كون اي بلد يفتقد الى من يمتلكون جرأة القرار، يصبح ارضا مباحة لكل انواع السيطرة والتدخل والاحتلال.

القصد في استفهامنا الكبير تحفيزي كي يخرج الصامتون من صمتهم والمترددون من ترددهم والخائفون من خوفهم، وكي ينبري اصحاب العقول والافكار الخلاقة لأخذ دورهم الطبيعي والريادي في وقف الانهيار والبداة بالبناء استنادا الى الدستور والقانون واردة البقاء.

المطلوب تطبيق النظام، والنظام هو الدستور الذي من دونه لا قيامة للوطن، انما درب جلجلة يطول بما يهدد بنيان لبنان الوطن والكيان، ويعرضه الى مخاطر كبيرة جدا وتغييرات جذرية بحيث لا يعود لبنان الذي عرفناه، وطن التنوع والتعدد من ضمن الوحدة.

السؤال الكبير الآخر: هل نحن حقيقة نريد بناء دولة كاملة المواصفات والاسس من سلطات ومؤسسات وانظمة وقوانين وحقوق وواجبات وغيرها المنصوص عليها في كل الدساتير في العالم ودستورنا غني بها من دون ان ننتميه الى وجوب تطبيقه؟

مشكلتنا في لبنان ان مراحل التطوير متباعدة تقاس بالعقود وليس بالسنوات او الاشهر وحتى الايام، وهذا ما يجعل كل فئة ترفع من سقف طموحاتها في نيل اكبر قدر من الكعكة الثقافية والاجتماعية والسياسية، هذا ان لم يكن حلم السيطرة على الدولة من بدايتها هو الشاغل الاساسي لها، كما ان حقوق الاداء والتضحية تبقى حاضرة بقوة للمطالبة بمكاسب سياسية واضحة.

هذا السياق من الحذر والريبة الذي يحكم سلوك الفئات اللبنانية، دفعها ولا يزال الى البحث عن مصدر امان، اما في اشخاص او في مذاهب وطوائف. الاخطر الذهاب الى استيراد الامان من خلف الحدود، ما افقدها الى حد كبير قدسية الولاء وشرف الانتماء الى الوطن الواحد الموحد، واضعف الهوية الوطنية الواحدة. ذلك الوعاء الوطني الكبير يعترف ويوثق ويستوعب كل طوائف ومكونات المجتمع، ويخلق منه وبه كيانا كبيرا وقويا يمثل الجميع ولا يقصي او يلغي احدا، بل يقويه

الى العدد المقبل